



نشرة الصحافة اليومية



اليوم:	الخميس
التاريخ:	٢٠-٥-٢٠٢١

أكد توفير كل الإمكانيات لجعل الوزارة في مقدمة جهات الدولة تكنولوجياً

الشرقاوي لـ «الأنباء»: «العدل» تطلق نظاماً جديداً يمكن الخبراء من العمل «عن بُعد»

الدولة تكنولوجياً. وأوضح أن البرنامج الجديد سيتمكن الخبراء من خلاله من العمل عن بُعد وسيعمل على اختصار الوقت والجهد وستكون نتائجه إن شاء الله بالنهاية سرعة إنجاز التقرير وبالتالي سرعة الفصل بالقضايا، مشدداً على أن هذا النجاح لوزارة العدل بشكل عام.

جاء ذلك خلال تدشين البرنامج الجديد بحضور وكيل وزارة العدل عمر الشرقاوي ووكيل الوزارة لقطاع الخبراء ووكيل الوزارة لقطاع تكنولوجيا المعلومات هاشم القلاف وعدد من قياديي الوزارة.



عمر الشرقاوي

أسامة أبو السعود

أعلن وكيل وزارة العدل عمر الشرقاوي عن إطلاق الوزارة برنامجاً إلكترونياً جديداً للخبراء يمكنهم من العمل «عن بُعد» ومتابعة جميع القضايا وإنجازها بكل سهولة ويسر.

وأشاد الشرقاوي في تصريحات لـ «الأنباء» بالجهود الكبيرة التي يبذلها قطاع تكنولوجيا

المعلومات بقيادة وكيل القطاع هاشم القلاف في تطوير النظم التكنولوجية بالوزارة، مؤكداً دعمه الكبير لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات وتوفير كل الإمكانيات لتحديث القطاع وجعل الوزارة في مقدمة جهات

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢١-٥-٢٠	٣	١٦١٧٤

بين 6 موظفين ومراجع

هوشة في مجمع المحاكم

| كتب المحرر الأمني |

على «هوشتهم» إلى الجهات المختصة.

الهوشة السباعية حصلت، أمس، في قسم التوكيلات، حيث أبلغ مسؤول الأمن ضابطاً عنها، وعلى الفور

تحول قسم التوكيلات في مجمع المحاكم إلى ساحة عراك بين ستة موظفين ومراجع أحيلا بعد السيطرة

توجه مع قوة من رجال الأمن للتعامل معها، ولدى وصوله تبين أنها اندلعت بين ستة موظفين ومراجع، ما أدى إلى تعرضه لإصابة طفيفة. وقال مصدر أمني لـ«الراي»

إن «رجال الأمن وضعوا حداً للمشاجرة، والسيطرة على عناصرها وإحالتهم إلى مخفر الأندلس لتسجيل قضية والتحقيق في ملابساتها».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢١-٥-٢٠	١٦	١٥١٧٠

مشروع حكومي بتعديل قانون الجزاء:

حبس وغرامة لمن يهدد بإضرار الأشخاص

بند سادس إلى نص المادة 223 من قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 نصه كالتالي: «سادساً: إذا وقعت السرقة ممن يدعي أنه من رجال الشرطة، أو يستغل أي وظيفة عامة يتمتع شاغلها بصفة الضبط القضائي». كما أحالت الحكومة إلى مجلس الأمة مشروع القانون بالموافقة على الاتفاقية العربية لتنظيم نقل وزراعة الأعضاء والأنسجة البشرية ومنع مكافحة الاتجار فيها.

على السمعة أو على المال». فإذا كان الجاني قاصداً بذلك حمل المجني عليه على القيام بعمل أو الامتناع عنه كانت العقوبة الحبس مدة لا تجاوز سنتين والغرامة التي لا تجاوز مئتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين. وإذا كان التهديد بالقتل كانت العقوبة الحبس مدة لا تجاوز ثلاث سنوات والغرامة التي لا تجاوز ثلاثمئة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين. ونص المشروع في مادته الثانية يضاف

أحالت الحكومة مشروعاً بقانون بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء الصادر بالقانون رقم 16 لسنة 1960. ونص المشروع على أن «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مئة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من هدد شخصاً بإنزال ضرر أي كان بنفسه أو بسمعته أو بماله أو بنفسه أو بسمعته أو بمال شخص يهمله أمره، سواء كان التهديد كتابياً أو شفويّاً أو عن طريق أفعال توقع في الروع العزم على الاعتداء على النفس أو

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢١-٥-٢٠	٥	١٧٠٠٢

الحمد يسأل وزير العدل عن عدد المؤهلين المتقدمين لوظيفة وكيل نيابة؟



أحمد الحمد

العامة من مستحقات ضريبة الدخل وقانون دعم العمالة وقانون الزكاة والبالغة تقديريها في 2020/3/31 ما جملته (268.8) مليون دينار؟ وما التدابير التي باشرتموها لتحصيل المستحقات الضريبية في المواعيد المناسبة لضمان عدم تعرضها للتقادم الزمني والضياع ولتحقيق الغاية المرجوة من فرضها؟

5 - ما خطواتكم تجاه المتأخذ التي شابت أعمال قطاع الضريبة فيما يتعلق بالنظام الآلي الخاص باتفاقية معيار الإبلاغ المشترك. ومنها عدم صحة ودقة العديد من المعلومات والبيانات التي زودتها الوزارة لديوان المحاسبة وعدم الإفصاح عن بعضها الآخر وذلك عند عرض موضوع التعاقد مع الشركة على الديوان، فضلا عن عدم صحة المعلومات التي زودتها الوزارة للديوان بعدم توافر عروض من شركات أخرى بخلاف الشركة التي تم التعاقد معها؟

الختامي لوزارة المالية، جملة من الملاحظات والشبهات التي طالت أموال الدولة وأدت إلى هدرها، ما تطلب معالجتها وتلافيها واتخاذ إجراءات عملية لتحصيل الزموات العامة فضلا عن تصحيح أخطاء وانحرافات في إعداد مشروع الميزانية العامة للدولة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - هل خالفت وزارة المالية تعاميمها الرسمية في تقديرات موازنة الدولة عند إعداد تقديرات ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية، وهو ما ترتب عليه ظهور انحرافات بين المقدر تحصياله والمحصل الفعلي لبعض الأنواع وصل بعضها إلى نسبة (100%)، ما يشير إلى عدم تمكن الوزارة من تحقيق الأهداف المدرج لها تقديرات بالميزانية؟

2 - في ظل تأكيدات ديوان المحاسبة بتدني الصرف وانعدامه من الاعتمادات المخصصة لبعض مشاريع خطة التنمية، هل تبين ما يعكس عدم قدرة وزارة المالية على تنفيذ تلك المشاريع وفقا للأهداف المرجوة منها، بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية، وما قد يترتب عليه زيادة تكاليفها الكلية نتيجة عوامل التضخم من سنة لأخرى؟

3 - لوحظ إجراء العديد من المناقلات بنسب كبيرة على اعتمادات بعض بنود مصروفات الميزانية، وهذا يشير إلى عدم مراعاة الدقة عند تقدير تلك الاعتمادات، بالمخالفة للقواعد المنصوص عليها بتعميم وزارة المالية فهل أجريتم دراسة موضوعية عند تقدير اعتمادات بنود المصروفات بالميزانية، قبل اعتمادكم مشروع الميزانية؟

4 - ما الإجراءات القانونية المتخذة لمعالجة تراكم مستحقات الخزنة

عليه قبول المتقدمين من عدمه؟ ونص السؤال إلى وزير النفط على ما يلي:

نظرا لحساسية وزارة النفط في الاقتصاد الكويتي خصوصا أن النفط يعتبر العصب الرئيسي والوحيد للاقتصاد في الدولة، ونظرا لأهمية حسن اختيار الكوادر الوطنية في هذا المجال النفطي مع تحقيق مبادئ العدالة والكفاءة وتكافؤ الفرص، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - كم يبلغ عدد المتقدمين لإعلان توظيف حملة الشهادات الجامعية المهندسين في مؤسسة البترول الكويتية؟

2 - كم يبلغ عدد المقبولين؟ يرجى تزويدي بكشف مفصل عن أسمائهم مع الاختبارات التي تقدموا إليها والدرجات التي حصلوا عليها لكل اختيار.

3 - هل أجريت الاختبارات لبعض المتقدمين في الفترة الصباحية ولبعضهم الآخر في الفترة المسائية؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية، فما الأسباب لهذا التقسيم؟

4 - هل سمح لبعض المتقدمين دون غيرهم باصطحاب هواتفهم النقالة؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية فما الأسباب وعلى أي أساس؟

5 - ما حاجة المؤسسة للتخصصات المختلفة المطلوبة في الإعلان؟ يرجى تزويدي بكشف مفصل ببيان أعداد المقبولين ومدى الحاجة لتخصصاتهم.

6 - ما المعيار النهائي الذي تم بناء عليه قبول المتقدمين من عدمه؟

كما نص السؤال إلى وزير المالية على ما يلي:

أظهر تقرير ديوان المحاسبة في شأن البيانات المالية الواردة في الحساب

وجه النائب أحمد الحمد 4 أسئلة إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، ووزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، جاءت كالتالي:

سؤالان إلى وزير العدل، ونص السؤال الأول على ما يلي:

نظرا للحتمية وأهمية تحقيق مبادئ تكافؤ الفرص واختيار الأفضل في مؤسسات الدولة من حيث الكفاءة والجدارة والمؤهلات العلمية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - كم يبلغ عدد المؤهلين المتقدمين لوظيفة وكيل نيابة في وزارة العدل؟

2 - كم يبلغ عدد المقبولين المعيّنين في وظيفة وكيل نيابة؟ يرجى تزويدي بكشف مفصل عن أسمائهم ومؤهلاتهم العلمية وخبراتهم العملية.

3 - ما المعيار النهائي الذي تم بناء عليه قبول المعيّنين من عدمه؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي:

نظرا للحتمية وأهمية تحقيق مبادئ تكافؤ الفرص واختيار الأفضل في مؤسسات الدولة من حيث الكفاءة والجدارة والمؤهلات العلمية، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - كم يبلغ عدد المتقدمين لإعلان توظيف الخبراء الذين تم تعيينهم أخيرا في وزارة العدل؟

2 - كم يبلغ عدد المقبولين؟ يرجى تزويد بكشف مفصل عن أسمائهم مع الاختبارات التي تقدموا إليها والدرجات التي حصلوا عليها لكل اختبار بالإضافة إلى مؤهلاتهم العلمية.

3 - ما المعيار النهائي الذي تم بناء

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢١-٥-٢٠	٤	٣٧٥٨

ثاني دعاوى الاختبارات الورقية إلى الأربعاء للحكم

| كتب أحمد لازم |

حجزت المحكمة الإدارية برئاسة المستشار عبدالله القصيمي أمس، ثاني الدعاوى المرفوعة ضد قرار وزارة التربية لإجراء الاختبارات الورقية للصف الثاني عشر إلى الأربعاء المقبل في 26 الجاري، للنطق بالحكم. وطالبت الحكومة عبر الفتوى والتشريع أمام المحكمة، بتأجيل الدعوى، للرد على المدعين، إلا أن المحكمة التفتت عن طلب التأجيل وحجزت الدعوى للحكم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢١-٥-٢٠	٢	١٥١٧٠

«الاستئناف» تخلي متهماً بشراء أصوات ... والحكم في 9 يوليو

الرابعة. وذكرت إدارة العلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية في بيان، أن معلومات وردت إلى إدارة مباحث محافظة الفروانية، تفيد بوجود عملية شراء أصوات لصالح أحد المواطنين في الدائرة. وأضاف البيان أنه تم تكثيف التحريات التي أكدت وجود منزل، تجري داخله إدارة عملية شراء الأصوات لصالح هذا المواطن؛ تم على إثرها استصدار الإذن القانوني اللازم لتفتيش المنزل وضبط المشاركين في هذه العملية، وكذلك المبالغ النقدية والأوراق الخاصة بعمليات البيع، وضبط كل ما يظهر عرضاً أثناء عملية التفتيش. وأشار إلى أنه بعد مراقبة المسكن، تمت عملية المداهمة التي أسفرت عن ضبط 6 مواطنين، يقومون بعملية شراء الأصوات، فضلاً عن ضبط مبلغ مالي 2779 ديناراً، و46 مظروفاً بداخل كل منها 200 دينار، فضلاً عن كشوفات وأوراق خاصة بأسماء الناخبين وجهاز (لاب توب). ونوّه إلى أنه بمواجهة المتهمين بما أسفرت عنه التحريات، أقرّوا بأنهم يقومون بشراء الأصوات من الناخبين، وإملاء القسم عليهم، وتسليمهم المبلغ النقدي المتفق عليه لصالح أحد المواطنين في الدائرة الرابعة، لافتاً إلى أنه تم حجز المتهمين والمضبوطات، تمهيداً لإحالتهم إلى جهة الاختصاص، لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في حقهم.

قرّرت محكمة الاستئناف أمس إخلاء سبيل مرشح لانتخابات مجلس الأمة السابقة 2020، بكفالة 5 آلاف دينار، وحددت جلسة 9 يوليو للنطق بالحكم، عن تهمة شراء الأصوات في الدائرة الرابعة. وكانت محكمة الجنايات سبق وأن قضت بحبس المرشح ومواطنتين سننتين مع الشغل والنفاذ، في قضية شراء الأصوات، والامتناع عن النطق بعقاب 4 مواطنات في قضية شراء أصوات في الدائرة الرابعة. واتهمت النيابة العامة المتهم الأول بالقيام «برشوة انتخابية»، عندما قام بشراء أصوات بواسطة من المتهمات الثانية إلى الرابعة، بأن أمدّ المتهمة الثانية «زوجته» بالمبالغ المالية، وقامت بإعطائها للمتهمة الخامسة، لحملها على التصويت له في انتخابات مجلس الأمة. وذكرت النيابة أن المتهمات من الثانية حتى الرابعة أعطين ناخبة «المتهمه الخامسة» مبلغ 200 دينار، لحملها على التصويت للمتهم الأول، وشرعن بإعطاء ناخبة «المتهمه السادسة»، بإعطائها مبلغ 200 دينار للتصويت للمتهم الأول، وواقفن بمداهمة الشرطة لمكان الواقعة، والقبض عليهن، في حين اتهمت المتهمه السابعة، بالاشتراك مع المتهمات من الثانية حتى الرابعة في شراء الأصوات. يذكر ان وزارة الداخلية أعلنت عن ضبط عملية شراء أصوات انتخابية لصالح مرشح لانتخابات مجلس الأمة في الدائرة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الخميس	٢٠٢١-٥-٢٠	٤	١٥١٧٠



وفيات

الوفيات

● هاني عبدالكريم حبيب جراغ، 67 عاماً، (شيع)،
تلفون: 97995687

«إنا لله وإنا إليه راجعون»